

Distr.: General
17 March 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ٩/٣٠

الرئيس: السيد ماكيه (نيوزيلندا)

ثم: السيدة سامايوا - ريكاري (ناتبة الرئيس) (غواتيمالا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كوزنيتسوف

المحتويات

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)

البند ١١٣ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٨ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام بشأن أنشطة مكتب خدمات الرقابة

الداخلية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing, Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ٩/٥٠.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)،
(A/59/6 (Part One) و Corr.1 و A/59/6 (Part Two (Progs 1-26))،
و A/59/16، و A/59/69، و A/59/79، و A/59/878؛ و A/C.5/59/13
و A/C.5/59/14 و A/C.5/59/15)

حاجة إلى تعديل كبير ينبغي أن يشمل دورات أقصر،
وتخفيضاً حاداً في الوقت المكرس لإعادة صياغة مؤشرات
الإنجاز والاتجاه إلى استخلاص الدروس من نتائج التقييم
وأداء البرامج. وقال إن الوفود الثلاثة التي تحدث باسمها
تشاطر لجنة البرنامج والتنسيق رأيها بأن تقرير الأمين العام
بشأن تحديد الأولويات (A/59/87) يجب على أي حال أن
يعتمد في سنة ٢٠٠٥.

٤ - السيد ترزي (تركيا): أشار إلى أن الميزانية البرنامجية
لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ هي أول ميزانية شاملة قائمة
على النتائج أعدتها المنظمة. وقال إن وضع الميزانية على
أساس النتائج سيشجع الأمم المتحدة على أن تكون أكثر
قابلية للمساءلة وتوجهها نحو الأهداف، مما يتطلب تغييراً
جوهرياً في ثقافة المنظمة. وبينما سيستغرق ذلك بعض
الوقت، فإن بإمكان المديرين أن يعجلوا بالعملية بالالتزام
تماماً بالإدارة القائمة على النتائج وتعزيز مشاركة الموظفين
وبناء الأفرقة والابتكار والتعلم المستمر. وبما أن تحديد
الميزانية على أساس النتائج شيء جديد نسبياً، فإن من السابق
لأوانه التوصل إلى استنتاجات تؤثر في قرارات استراتيجية في
فترة الميزانية المقبلة. إلا أن وفد بلاده سيتوقع من الإدارة أن
تقدم مقارنات بين النتيجة المتوخاة والأداء الفعلي مع
الفترات السابقة بحيث يمكن استعمال النتائج لإدارة وتعديل
العمليات الجارية، وفي نهاية المطاف للتخطيط الاستراتيجي.

٥ - واستطرد قائلاً إنه في ضوء طبيعة أنشطة الأمم
المتحدة المعقدة والمتغيرة باستمرار، لا يمكن للوفود أن تتوقع
التزاماً بالإدارة الجزئية. لذلك فمن الحيوي توفر هيكل سليم
للمساءلة، وآليات مراقبة داخلية وخارجية قوية، وتقسيم
رشيد للعمل وآليات إبلاغ منسقة، فضلاً عن نظم مراقبة
وتقييم معززة بحيث يمكن للدول الأعضاء رؤية نتائج قرارات
سياساتها الاستراتيجية. وفي هذا السياق، قال إن وفد بلاده

١ - السيد كرامر (كندا): تحدث أيضاً نيابة عن أستراليا
ونيو زيلندا وقال إنه على الرغم من أن العملية المنقحة
للتخطيط والميزنة التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها رقم
٢٦٩/٥٨ بشأن تعزيز الأمم المتحدة، وهو برنامج من أجل
إجراء المزيد من التغيير، والذي نُفذ لأول مرة ولا يزال
تنفيذه جارياً، فإنه من الجلي بالفعل أن التغييرات التي أُجريت
تسعى إلى الأفضل وستساعد المنظمة على الاستجابة
للظروف المتغيرة. وأكد كبار مديري البرامج أن تنسيق فترة
التخطيط مع فترة ميزانية السنتين وفر أساساً أكثر واقعية
للتخطيط والبرمجة.

٢ - وأضاف أنه بدلا من تكرار المناقشات التي جرت في
لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الجزء الأول (موجز الخطة) من
التقرير المتعلق بدورتها الرابعة والأربعين (A/59/16)، فإنه
يتعين على الدول الأعضاء أن تركز على دعم الأولويات
الثماني التي سبق تحديدها. فهذه الأولويات وجهت عمل
المنظمة منذ سنة ١٩٨٨، ولا تزال تمثل أهدافها على الرغم
من التغييرات التي جرت في العالم. إلا أنه لا يمكن أن يكون
هناك نهج جامد لأنه يتعين على البرامج والبرامج الفرعية
والأنشطة الخاصة أن تعكس الظروف الحالية والظروف
المستقبلية المحتملة وأن تنفذ بفعالية.

٣ - وأردف قائلاً إنه رغم أن دورة التخطيط والميزانية
شهدت تحسناً، فإن لجنة البرنامج والتنسيق أخطفت للعام
الثاني على التوالي في النظر في طرائق عملها وتحسينها بهدف
إضافة قيمة تتناسب مع الوقت والجهد الذي استهلكته. وثمة

(A/59/6 (Part One)) ليس بالتوازن الذي كان يمكن أن يتصف به من ناحية المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأوضح أن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في الإعلان بشأن الألفية وفي نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية منذ سنة ١٩٩٢، تأتي على رأس أولويات المنظمة ويجب أن تدرج كما ينبغي في موجز الخطة. وتبقى الأولويات الثماني للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (A/57/6/Rev.1) صحيحة وينبغي إعادة تأكيدها. وأضاف أن المجموعة لاحظت أن تحديد الأولويات لا يعكس أي ترتيب لأهميتها. وهكذا، بينما تدعو الحاجة باستمرار إلى معالجة الصراعات المتعددة حول العالم ومكافحة الإرهاب الدولي، فإن الأهمية التي أعطيت لهذه المسائل يجب ألا تموه أو تنتقص من أهمية القضايا الإنمائية، كما ينبغي توفير الموارد الكافية لجميع البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف. وفي هذا الصدد، شدد على أن الحق في التنمية عنصر أساسي في نهج متكامل لمعالجة حقوق الإنسان.

٩ - واستطرد قائلاً إن المجموعة لاحظت استعمال مصطلحات في موجز الخطة من قبيل "المنافع العامة العالمية" و "المشاعات العالمية" (الفقرة ٥٤)، فضلاً عن مصطلحات أخرى في الفقرات ٢ و ٦ و ٢٢ و ٢٦، رغم عدم وجود أي اتفاق حكومي دولي بشأن تعريفها أو نطاق استعمالها. وتفيد الفقرة ٣٦ من موجز الخطة أن الولايات التشريعية الوارد ذكرها في الخطة البرنامجية لفترة السنتين موجهة إلى الحكومات، والهيئات الحكومية الدولية، ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات، فضلاً عن الأمين العام، ولذلك فإن المسؤولية عن نجاح البرامج ليست حكراً بالتالي على الدول الأعضاء، عاملة على نحو فردي أو في أجهزة حكومية دولية، ولا حكراً على الأمانة العامة. وفي هذا الصدد، تود المجموعة أن تكرر أنه، وفقاً لقرار

يرحب بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تعزيز دور نتائج التقييم فيما يتعلق بتصميم البرامج وإنجازها والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة (A/59/79)، الذي يستحق الاهتمام الشديد.

٦ - وأشار إلى أنه من المهم اعتماد نهج شامل ومتكامل للإصلاح. وفي هذا الصدد، ذكّر بأن الدول الأعضاء أقرت عدداً من الإصلاحات التي تؤثر في أساليب العمل الخاصة بها. وتبسيط عملية التخطيط والميزنة المعقدة والمكلفة، جرى اعتماد إطار استراتيجي يتكون من موجز للخطة وخطة برنامجية لفترة سنتين. وأعرب عن سروره بملاحظة أن الإطار الاستراتيجي المقترح (A/59/6) حد من الإدارة الجزئية ومكّن في نفس الوقت الوفود من ربط ميزانية فترة السنتين بأهداف المنظمة على المدى البعيد. وتسعى لجنة البرنامج والتنسيق كذلك إلى تحسين طرائق عملها. ولكن للأسف، أحرز تقدم قليل في هذا المجال، رغم العمل الشاق الذي اضطلعت به اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين.

٧ - وأردف قائلاً إنه أحاط علماً مع الاهتمام بتوصية لجنة البرنامج والتنسيق (A/59/16، الفقرة ٣٤٩) المتعلقة بحاسبة التكاليف القائمة على الأنشطة. وبينما تعد محاسبة التكاليف طريقة مفيدة للمديرين ليحددوا تكلفة اكتساب الموارد أو استعمالها في إحدى المنظمات، فإن تطبيقها في الشركات الصناعية أسهل منه في القطاع العام والمنظمات التي لا تستهدف الربح. وقبل التمكن من اعتماد تقنيات محاسبة التكاليف في الأمم المتحدة، يجب تكييفها لمراعاة تنوع أنشطة المنظمة وطبيعتها الخاصة جداً. لذلك يجب النظر بإمعان في التكاليف والفوائد المحتملة واستكشاف أفضل الممارسات قبل اتخاذ أي قرار.

٨ - السيد الأنصاري (قطر): تحدث نيابة عن مجموعة السبع والسبعين والصين فقال إن موجز الخطة

معايير وتعد الأدلة والمبادئ التوجيهية وتنظم برامج التدريب لمعالجة تلك المشاكل.

١٢ - واستطرد قائلاً إن لجنة البرنامج والتنسيق تضطلع بدور حاسم في عملية تخطيط البرامج والميزنة والرصد والتقييم. لذلك فإن المجموعة ترحب بجهود اللجنة المتواصلة لتحسين طرائق عملها وإجراءاتها وقرارها بإعطاء الأولوية لهذا البند في دورتها المقبلة، كما أنها تراعي الطابع الحكومي الدولي للجنة البرنامج والتنسيق وتعتبره أنسب المنتديات لهذه المناقشة.

١٣ - واسترسل قائلاً إنه، فيما يتعلق بتقرير أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/59/69)، لاحظت المجموعة مع التقدير أن الأمانة العامة نفذت بنجاح ولايات جديدة ومنقحة معتمدة خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بما في ذلك توافق آراء مونتيري، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. إلا أنه استدرك أن المجموعة قلقة من أن إعداد نسبة مهمة من مؤشرات التنفيذ دون بيانات أساسية قد يكون أثر في دقة المعلومات الواردة في تقرير أداء البرنامج. ولئن كانت المجموعة ترحب بالتوصية (A/59/16، الفقرة ٤١) التي تفيد بأن عملية تقديم التقارير في المستقبل بشأن أداء البرنامج يجب أن تكون أكثر اتساقاً مع الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز، فإنها على ثقة من أن توفير المعلومات المتعلقة بالنواتج سيستمر. ويجب أن تتأكد الأمانة العامة من تقديم شروح ملموسة للدلالة على تحقيق الإنجازات المتوقعة لأن بعض الشروح الواردة في التقرير الحالي مفرطة في الإهام وعمامة إلى حد كبير. وينبغي وضع معايير ثابتة للدراسات الاستقصائية وغيرها من تدابير الأداء، التي تكفل بدورها استخدام مقاييس عامة في تقييم النتائج. وأما فيما يتعلق باقتراح الأمين العام الذي يدعو إلى تقديم تقرير معدل لأداء البرنامج لفترة السنتين يركز على إنجاز النتائج المتوقعة

الجمعية العامة ٥٥/٢٣١، يقصد من الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز قياس الإنجازات المحرزة في تنفيذ برامج المنظمة وليس برامج الدول الأعضاء فرادى.

١٠ - ومضى يقول إن المجموعة تدعم توصية لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة بموجز الخطة (A/59/16، الفقرة ٦٥). وهي، علاوة على ذلك، تود أن تطلب إعادة صياغة القسم المتعلق بمقاصد المنظمة الأطول أجلاً، وذلك بالتشاور مع الإدارات الفنية، لكي تعكس الأولويات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في المؤتمرات الدولية ذات الصلة. وينبغي كذلك أن تدل الوثيقة المعاد صياغتها بوضوح على أي من كيانات الأمانة مسؤولة عن تنفيذ هذه الأهداف.

١١ - وفيما يتعلق بالخطة البرنامجية لفترة السنتين (A/59/6 (Part Two))، شدد السيد الأنصاري على الأهمية التي تعلقها المجموعة على الرأي الذي تقدمه الهيئات الحكومية الدولية المتخصصة بشأن مختلف برامج الإطار الاستراتيجي واستعراض تلك البرامج من قبل الهيئات الحكومية الدولية القطاعية والفنية والإقليمية ذات الصلة، وفقاً للأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ، وأساليب التقييم. والمجموعة واثقة، في هذا السياق، من أن اللجان الرئيسية ستكمل نظرها في كراسات البرامج المحالة إليها من لجنة البرنامج والتنسيق لاستعراضها. وفيما يتعلق بهيكل البرامج وشكلها وتوضيح الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز، قال إن المجموعة لاحظت أن بعض مؤشرات الإنجاز لا تزال نظرية بعض الشيء وإنه، بدون إدراج خطوط الأساس والأهداف، من المتعذر عند استعراض كل برنامج، تقييم مدى أهميته وقابليته للقياس. وأعرب عن رأي آخر مفاده أن بعض مؤشرات الإنجاز تقيس كمية العمل بدلا من نوعية النتائج المحققة. وعلى الأمانة العامة أن تحسن نظم البيانات وتضع

البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/59/69) أول فرصة لتقييم تطبيق الإطار المنطقي القائم على النتائج. لذلك فإن المجموعة تتوقع من الأمانة العامة أن توضح بمزيد من الدقة لماذا لم تكن قادرة على تحقيق التنفيذ الكامل للنواتج المرجحة أو لماذا حقق معدل تنفيذ منخفض نسبيا في بعض المجالات، وهي على ثقة من أن معلومات أوفى ستدرج في التقارير التي ستقدم في المستقبل. ولقياس النتائج، فإنه من الضروري أن تتوفر، عند صياغة الإنجازات المتوقعة، بيانات موثوقة لإقامة خطوط أساس يمكن للأمانة العامة أن تقيم أداءها بناء عليها. وأضافت أن المجموعة ترحب بالتعاون في هذا المجال بين مكتب خدمات الرقابة الداخلية وشعبة تخطيط البرامج والميزانية والتدريب المتوافر للمديرين والموظفين في مجال تطبيق الإطار القائم على النتائج. وهي على ثقة من أن الأمانة العامة ستعطي المزيد من المعلومات بشأن التقدم المحرز في تحديد بيانات الخط الأساسي والبيانات المستهدفة وجمعها، فضلا عن وضع نقاط مرجعية في تقرير الأداء المقبل، وأن مديري البرامج سيشاركون مشاركة تامة في جمع بيانات الأداء وتحليلها.

١٧ - وأردفت قائلة إن المجموعة تدعم، فيما يتعلق بالإطار الاستراتيجي المقترح، آراء مجموعة السبع والسبعين والصين بشأن موجز الخطة ((A/59/6 (Part One)). وأما فيما يتعلق بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ((A/59/6 (Part Two))، فإنها لاحظت بارتياح أن لجنة البرنامج والتنسيق أعربت عن دعمها الشديد للبرنامج ٩ (دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا) وتقديرها للدور الذي اضطلع به مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا والمساهمات التي قدمها حتى الآن. وقالت إن من المهم أن تزيد كيانات منظومة الأمم المتحدة أنشطتها لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بزيادة التنسيق فيما بينها. لذلك يسر المجموعة أن تلاحظ أن مجلس الرؤساء

(A/59/395)، الفقرة ٤٣ (هـ))، فقد لاحظت المجموعة أن الجمعية العامة اقتضت في قرارها ٢٦٩/٥٨ بأن حث الأمين العام على تحسين شكل وتوقيت تقارير الأداء البرنامجي والتقييم.

١٤ - وفي الختام، أضاف أن كل البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف يجب أن تُرصد وتُعدل، حسب الحاجة، وتُنفذ كاملة، وفقا للقواعد التي تنظم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ، وأساليب التقييم، بينما ينبغي أن يتقيد كل مديري البرامج تماما بالقرارات والأنظمة والقواعد ذات الصلة بالميزنة والإدارة القائمة على النتائج. ويجب على الخصوص أن توافق الهيئة الحكومية الدولية المختصة على إيقاف النواتج الناجمة عن الولايات التشريعية.

١٥ - السيدة لوك (جنوب أفريقيا): تحدثت نيابة عن المجموعة الأفريقية وقالت إن المجموعة تعرب عن تأييدها للبيان الذي قدمه ممثل قطر نيابة عن مجموعة السبع والسبعين والصين. وأضافت أن لجنة البرنامج والتنسيق كرست في دورتها الرابعة والأربعين قدرا كبيرا من الوقت للنظر في الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/59/6). وقد منعها ذلك من التوصل إلى استنتاجات بشأن التدابير المحتمل اتخاذها لتحسين أساليب عملها وإجراءاتها. وأشارت إلى أن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على هذه المسألة وترحب بقرار اللجنة معاودة بحثها في بداية دورتها المقبلة.

١٦ - وأردفت قائلة إن المجموعة تقدر الجهود التي يبذلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتحسين شكل التقرير المتعلق بأداء البرامج ومحتواه. ولاحظت بارتياح أن معدل تنفيذ النواتج التي صدر بها تكليف خلال الفترة قيد الاستعراض بلغت ٨٤ في المائة، أي بزيادة بنسبة ١ في المائة عن المعدل المحقق في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ووفر التقرير المتعلق بأداء

عملية حكومية دولية. وهو يرحب بتقرير اللجنة (A/59/16) ويؤيد تماما التوصيات الواردة فيه.

٢١ - وأردفت قائلة إنه لكي يكون الإطار الاستراتيجي استراتيجيا حقا، يجب أن يأخذ في الحسبان أهداف المنظمة الأطول أجلا. وفي هذا الصدد، أعربت عن خيبة أمل وفدها لعدم احتواء موجز الخطة ((A/59/6 (Part One)) على أي إشارة موضوعية لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة الدولية، التي كانت من بين الأولويات الثماني المحددة للفترتين ١٩٩٨-٢٠٠١ و ٢٠٠٢-٢٠٠٥ والمقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ولا تزال الظروف التي أدت إلى تلك الأولويات قائمة، لذلك فإن وفدها يدعم الاحتفاظ بها. وقد لاحظ هذا الوفد مع الاهتمام الفقرات المكرسة للدروس المستخلصة لأنه، إذا أرادت المنظمة أن تحقق أهدافها، فمن المهم التعلم من تجارب الماضي.

٢٢ - وأردفت قائلة إن وفدها يدعم بشدة الجهود التي تبذلها لجنة البرنامج والتنسيق لرصد دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ويتفق مع الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرات من ٤٦٩ إلى ٤٧٦ من تقرير اللجنة. وهو يتفق على الخصوص الحاجة إلى وجود سعي حثيث لدفع الشركاء إلى دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وهو يرحب بتركيز مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على ضمان تنفيذ منسق للإعلان بشأن الأفلية. وكما ذكرت لجنة البرنامج والتنسيق، فإنه من الضروري تجنب التكرار وضمان تكامل الجهود بين المجلس وغيره من الهيئات المشتركة بين الوكالات في متابعة تنفيذ الإعلان بشأن الأفلية وغيرها من مؤتمرات ومؤتمرات قمة الأمم المتحدة والإبلاغ عن ذلك.

٢٣ - واستطردت قائلة إن وفدها يود تشجيع لجنة البرنامج والتنسيق على مواصلة عملها الجيد في مجال التقييم.

التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ولجنة البرنامج والتنسيق يركزان على هذه المسألة. فهي متطابقة مع الاستنتاجات والتوصيات التي قامت بها هذه اللجنة في الفقرات ١٦٨ ومن ٤٦٩ إلى ٤٧٦ من تقريرها (A/59/16).

١٨ - وأضافت أنه فيما يتعلق بالبرنامج ١٤ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا)، شجع المجموعة التقدم الذي أحرزته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في جعل الأهداف الإجمالية لبرامجها متطابقة مع غايات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأولوياتها والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ورحبت بتشديد لجنة البرنامج والتنسيق على وظيفة التنسيق التي تضطلع بها اللجنة، خاصة إزاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقالت إنها توافق على أن تعدل برامج اللجنة لتعكس دورها في متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، ٢٠٠٢)، بما في ذلك اجتماعات التنفيذ الإقليمية التي استضافتها. ولاحظت أن العمل الحازم لمواجهة التحدي المتمثل في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وغيرها من الأمراض المعدية سيكون عنصرا ضروريا في عمل اللجنة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

١٩ - وقالت في ختام كلمتها إن المجموعة تود التأكيد على الأهمية التي تعلقها على دور كل من اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الاستعراض الحكومي الدولي لعملية التخطيط والبرمجة والميزنة.

٢٠ - السيدة بيتيل (جزر البهاما): قالت إن من المؤسف ألا تتمكن لجنة البرنامج والتنسيق من تقديم توصيات بشأن الجزء الأول للإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وبعض أقسام الجزء الثاني. ولكنها أضافت أن وفدها يعترف بوجود مصاعب للتوصل إلى توافق آراء في أي

٢٦ - واستطرد قائلاً إنه لئن كان وفده ينظر بعين التقدير إلى محاولة تلخيص تلك الأهداف الطويلة الأجل في موجز الخطة ((A/59/6 (Part One))، فقد كان هناك تشديد لا مبرر له على بعض الأهداف على حساب أهداف أخرى. وبالأخص، إذا كان الإرهاب والأمن العالمي من المواضيع الهامة، فإن لمسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نفس القدر من الأهمية. لذلك فإن وفده رأى دائماً أن يقترن جهد جماعي دولي ناجح ضد الإرهاب بمعالجة الأسباب الجذرية المتمثلة في الفقر والأمية وانعدام الأمل.

٢٧ - وقال إن الأمانة العامة والدول الأعضاء تشترك في مسؤولية إنجاح البرامج والتنفيذ الفعال للولايات التشريعية. فإذا كان على الدول الأعضاء كفالة أن تفرز المداولات الحكومية الدولية ولايات مُركّزة وواضحة ولا لبس فيها، فإن مسؤولية الأمانة العامة تقتضي إيجاد السبل الأكثر كفاءة لتحقيق تلك الولايات وإمداد الدول الأعضاء بالمعلومات الكاملة والدقيقة والمتاحة في الوقت المناسب. ولن يتسنى للدول الأعضاء والأمانة العامة الحديث عن شراكة كاملة ومسؤولية جماعية إلا من هذا المنطلق.

٢٨ - وأضاف أن تقرير الأمين العام عن أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/59/69) كان الأول من نوعه في اتباع طريقة الميزنة المستندة إلى النتائج، إذ حدد الأهداف بوضوح وربطها بالإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز. ومكّن ذلك مديري البرامج ومن يهتمهم الأمر من تحديد واعتماد أفضل الممارسات والتعرف على مشاكل التنفيذ واتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب وعلى وجه السرعة. ومع ذلك، ينبغي التذكير بأن قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨ بشأن تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات، لم يكن سوى بداية لترشيد عملية التخطيط والميزنة داخل الأمم المتحدة.

وهو يدعم بشدة الاقتراح القائل بأن على اللجنة أن تجري تقييمات مواضيعية لأن نتائج هذه التقييمات ستسمح لها بمعالجة التنسيق والتعاون بين برامج الأمم المتحدة. وقد أحاط الوفد علماً برغبة اللجنة في مواصلة النظر في تقرير الأمين العام بشأن تحديد الأولويات (A/59/87) في دورتها الخامسة والأربعين. واستدركت قائلة إنه يرى مع ذلك أن على الجمعية العامة أن تكمل النظر في هذه المسألة في دورتها الحالية.

٢٤ - واسترسلت قائلة إن لجنة البرنامج والتنسيق هيئة فنية أنشئت لإسداء المشورة بشأن تنسيق البرامج ورصدها وتقييمها وتنفيذها. وعلى مر السنين، انخرقت نوعاً ما عن تلك المهمة. وبالتالي كانت توصياتها عرضة للنقد. وهو أمر يدعو للأسف لأنها هيئة حد مفيدة. ومضت تقول إن وفد بلادها عضو نشيط في اللجنة ويعلق أهمية كبيرة على عملها. لذلك فهو يأسف لأنه، نظراً لضيق الوقت، لم يستطع تقديم توصيات محددة بشأن التدابير اللازمة لتحسين طرائق عملها وإجراءاتها. ولكن كان هناك تبادل مثمر للآراء، كما قدمت اقتراحات يمكنها أن تبني عليها في دورتها المقبلة. ولئن كانت هناك حاجة إلى التغيير، فإن وفدها يود تحذير الجمعية العامة من فرض إصلاحات دون السماح للجنة البرنامج والتنسيق نفسها بإجراء مداولات إضافية بشأن المسألة. فقد أظهرت التجربة أن جهود الإصلاح تكون أنجح بكثير عندما تتضمن القيمة المضافة للتوصيات المدروسة المقدمة من الهيئة التي يجب إصلاحها.

٢٥ - السيد التل (الأردن): قال إن التخطيط الاستراتيجي الصحيح شرط مسبق للتنفيذ الناجح للولايات التشريعية؛ فهو يكفل أن تكون أهداف المنظمة على المدى الطويل محددة بدقة ويرسم أكثر السبل فعالية لتحقيقها.

أصل ٢٦ برنامجاً؛ وهو ما كان قد أعاق مناقشة التخطيط البرنامجي داخل اللجنة الخامسة، التي تلقت فيما بعد توصيتين من اللجنة الأولى واللجنة الرابعة بشأن برنامجين آخرين من ضمن الخمسة المتبقية. وقال إن وفد بلاده يشاطر الوفود الأخرى قلقها لأن لجنة البرنامج والتنسيق ظلت أيضاً عاجزة عن تحسين أساليب عملها بنفسها أو وضع توصيات استراتيجية عريضة لتوجيه الأمانة العامة في تنفيذ الميزنة على أساس النتائج، حيث اقتضت بدلا من ذلك على إدخال تغييرات تحريرية طفيفة. وأضاف أن الأولوية يجب أن تعطى للمسألتين معا خلال الدورة الخامسة والأربعين للجنة.

٣٢ - وقال إن شكل تقرير الأمين العام عن أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/59/69) شهد تحسنا كبيرا بتركيزه على النتائج المحققة بدلا من النواتج. وأشار إلى أن وفد بلاده يثني على مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتوزيعه التقرير مطبوعا وعلى أقراص حاسوبية مدمجة وعبر شبكة الإنترنت، إلا أنه حث على العمل من أجل أن يصبح التقرير في حد ذاته أكثر إنجازا وبالتالي أسهل استعمالا. وقال متحدثا عن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تعزيز دور نتائج التقييم في تصميم البرامج وتنفيذها وفي التوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة (A/59/79) إن وفد بلاده يردد توصيات المكتب التي تنص على أن مديري البرامج مطالبون بإيلاء اهتمام أكبر للتخطيط لأنشطة المراقبة والتقييم.

٣٣ - السيدة غويكوتشيا (كوبا): قالت إن تقرير لجنة البرنامج والتنسيق مهم لكونه يأتي في وقت تواجه فيه المنظمة الانتقاد، وبعد انقضاء وقت قصير على اتخاذ الجمعية العامة لقرارها ٢٦٩/٥٨ بشأن تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات. وأضافت أن كوبا تدعم لجنة البرنامج والتنسيق كل الدعم باعتبارها الهيئة الحكومية الدولية المكلفة بالتخطيط والميزنة والمراقبة والتقييم. وبالرغم من ذلك، ثار

٢٩ - واسترسل قائلا إن القرار ٢٦٩/٥٨ نص أيضا على أن الاستعاضة عن الخطة المتوسطة الأجل بالإطار الاستراتيجي والتقسيم الجديد للعمل بين اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق سوف ينفذان على سبيل التجربة ويخضعان للتقييم مستقبلا. وإذا كان بالتالي من السابق لأوانه تمرير اللجنة لحكم بشأن العملية الجديدة، فإنه من اللازم عليها أن تركز على تعزيز الميزنة والإدارة المستندتين إلى النتائج داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى تحسين قدرة المنظمة على تحديد أهدافها بوضوح وربطها بالإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز. وأضاف أن وفد بلاده سيعمل على كفالة أن يكون التخطيط والميزنة اللذان جرى إصلاحهما غير انتقائيين وشفافين وحاضرين للمساءلة.

٣٠ - السيد بارك يون - جون (جمهورية كوريا): قال إنه بالرغم من العبء غير المسبوق الناجم عن الانتقال إلى الميزنة على أساس النتائج، إلا أن لجنة البرنامج والتنسيق استطاعت بفضل جهود مكتبها أن ترفع تقرير دورتها الرابعة والأربعين (A/59/16) إلى اللجنة الخامسة. وأضاف أن موجز المخطط الوارد في الجزء الأول من التقرير سوف يساعد المنظمة على مواجهة تحديات فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وما بعدها، وهو يوفر توجيهها استراتيجيا واضحا لكل برنامج. وتضم الأبواب الستة والعشرون من مخطط فترة السنتين، المدرجة في الجزء الثاني، التوجيه العام والأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز، كما أنها قسمت إلى برامج فرعية. وأشار إلى أن وفد بلاده يوافق على الرأي المعرب عنه في الاجتماع السابق باسم الاتحاد الأوروبي ومفاده أن على اللجنة أن تقتصر على إعادة تأكيد الأولويات المحددة في المخطط المتوسطة الأجل السابقة.

٣١ - وأوضح أن وفده قد ساوره القلق لأن تقرير لجنة البرنامج والتنسيق ضم فقط توصيات بشأن ٢١ برنامجا من

النقاش المقدم في سياق استنتاجات وتوصيات التقرير كوسيلة للحفاظ على إيقاع عملها. وتحديدًا ركّز موجز الخطة (الجزء الأول) بصورة أقل من اللازم على موضوع التنمية، على الرغم من العناية التي نالها خلال مؤتمرات دولية رئيسية، وليس أقلها أهمية مؤتمر قمة الألفية. وبدلاً من تحري الدقة في سرد نتائج المشاورات مع إدارات الأمانة العامة ومواقف عدد من الوفود، اتسم التقرير بميل أيديولوجي غير موفق.

٣٦ - وبخصوص الإطار الاستراتيجي المقترح، قالت إن وفدها انضم إلى التوافق في الآراء بشأن اعتماد تقرير الأمين العام عن أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/59/69)، إلا أنها ذكرت أن الجمعية العامة لم توافق على جميع المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن جوانب التحسن في عملية التخطيط والميزنة الحالية (A/58/395 و Corr.1). وأعربت عن تأييدها للاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرتين ٣٨ و ٤١ من تقرير اللجنة، كما اعتبرت أن تقديم المعلومات عن النواتج سيستمر.

٣٧ - وبينما أعربت عن دعمها لاقتراح اللجنة بشأن تناولها من جديد لتقرير الأمين العام عن تحديد الأولويات (A/59/87) في دورتها التالية، قالت إن وفدها يختلف مع محتوى ذلك التقرير الذي يتخذ موقفاً يبدو متعارضاً بشكل مباشر مع الأولويات المعتمدة لبرنامج المنظمة. ويتعين دراسة الموضوع من زاوية تقنية، كما أن إعادة تخصيص الموارد في إطار البرامج، وهي من السمات الرئيسية لميزانية ٢٠٠٤-٢٠٠٥، يجب أن تحكمها مبادئ توجيهية واضحة تفادياً لأي عنصر اعتباطي.

٣٨ - السيد إيلجي (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلاده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، لا سيما فيما يتعلق بالاصطلاحات

العديد من المشاكل لا لكون اللجنة تفتقد للكفاءة - على الرغم أنه يتعين عليها بكل تأكيد النظر في أساليب عملها لأجل تحسين كفاءتها - بل لأن الدول الأعضاء لم تكن قادرة على التوصل إلى توافق سياسي في الآراء. ولم تكن تلك الصعوبات لتقع لو أن برامج العمل لفترة السنتين كانت متماشية تماماً مع الولايات الحالية، من دون تفسيرات ولا إسقاطات. وقالت إنها تتفق مع ممثلة جزر البهاما حين أشارت إلى أن تحسين أساليب العمل هو مسألة ينبغي للجنة نفسها أن تحدها.

٣٤ - وأردفت قائلة إن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (Part One و Part Two، A/59/6) كان الأول من نوعه وينبغي اعتباره أنه أعد على أساس تجريبي، وفقاً للفقرة ٥ من القرار ٢٦٩/٥٨. وكانت ثمة مشاكل تتعلق باعتماد عدد من البرامج في إطار الخطة البرنامجية لفترة السنتين، ويجب بالتالي على الأمانة العامة أن تستعرض العملية لكفالة استخلاص الدروس المستفادة من التجربة. وأضافت أن وفد بلادها يأسف لضيق الوقت المخصص لمناقشة فرادى البرامج خلال الاجتماعات الرسمية للجنة؛ حيث إنه سييدي وجهات نظره في مشاورات غير رسمية، وشددت على أن قبول الوفد بذلك الوضع في الدورة الحالية لا يجب أن يعتبر كسابقة. وتابعت قائلة إن المحاضر الموجزة لاجتماعات اللجنة يجب أن تشير إلى مواقف الدول الأعضاء، ولا سيما بخصوص البرامج التي لم يتوصل بشأنها إلى توافق في الآراء.

٣٥ - وأعربت عن استياء وفد بلادها من الطريقة التي عكس بها تقرير لجنة البرنامج والتنسيق النقاش المحتدم فيما بين الدول الأعضاء بخصوص فرادى البرامج. ولم يكن ذلك بسبب خطأ المكتب وإنما نتيجة خطأ الأمانة العامة التي قدمت نظرة غير متوازنة عن النقاشات. ويتعين تصحيح عدم التوازن، إذ أن الدول الأعضاء تميل إلى الاعتماد على موجز

الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، فأعمال اللجنة كانت من الأهمية بحيث تستحق إعداد محاضر موجزة لها.

٤١ - تولت السيدة سامايوا - ريكاري (غواتيمالا)، نائبة الرئيس الرئاسة.

٤٢ - السيد كوزاكي (اليابان): قال إن وفد بلاده يدعم الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/59/6، Part One و Part Two)، الذي يعكس الأهداف الطويلة الأجل للمنظمة. وأضاف أنه يتعين إصلاح لجنة البرنامج والتنسيق لكي تصبح فعالة. وإذا كانت الجمعية العامة قد منحت اللجنة ولاية فيما يتعلق بالإصلاح، من خلال قرارها ٢٦٩/٥٨ بشأن تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات، فإن اللجنة لم تول المسألة الاعتبار الكامل لأسباب من ضمنها ضيق الوقت.

٤٣ - وأضاف أن قدرة اللجنة على رفع قيمة عملية الميزنة والبرمجة تحتم عليها التركيز على المراقبة والتقييم. ويمكن لحاسبة التكاليف أن تكون أداة فعالة في هذا الصدد. واختتم قائلاً إن تقرير الأمين العام عن أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/59/69) كان مفيداً وينبغي على مكتب خدمات الرقابة الداخلية العمل على تحسينه.

٤٤ - السيد سيمانكاس (المكسيك): تساءل عما إذا كانت مناقشة اللجنة الثالثة للبرنامج ١٩ (حقوق الإنسان) المقرر إجراؤها في وقت لاحق من نفس اليوم ستؤثر على تناول اللجنة الخامسة لهذا الموضوع.

٤٥ - السيد أبلان (أمين اللجنة): قال رداً على سؤال ممثل المكسيك إن مكنتي اللجنتين الثالثة والخامسة سيجمعان مساء نفس اليوم لمناقشة التقدم المحرز في البرنامج ١٩: حقوق الإنسان.

٤٦ - السيدة أودو (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق): أعربت عن شكرها للدول الأعضاء لاهتمامهم بعمل اللجنة.

المستخدمة في الفقرات ٢ و ٦ و ٢٢ و ٢٦ من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/59/6، Part One) وضرورة تنقيح موجز الخطة لكي يعكس الأهداف الطويلة الأمد للمنظمة. ثم أضاف أنه ينبغي شطب الاصطلاحات الغريبة عندما يتم تنقيح الإطار الاستراتيجي.

٣٩ - ولئن كانت أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق صحيحة مبدئياً، فإنها أخفقت في تأدية وظيفتها، حيث لم تفرق بين المسائل التقنية والمسائل المتعلقة بالميزانية. وثمة بعض الدول الأعضاء، خاصة كبار المانحين، الذين انتقدوا اللجنة بسبب عدم كفاءتها قد حاولوا استخدام الاعتبارات المالية لتغيير الولايات التشريعية عوض الاكتفاء بترجمة تلك الولايات إلى برامج. ففي بعض الحالات، مثل البرنامج ٢١ (اللاجئون الفلسطينيون)، أثار بعض الدول الأعضاء الاعتبارات المالية لاستبعاد ولايات تشريعية، بينما حاولت في حالات أخرى فرض برامج سياسية كما هو الحال في البرنامج ٢ (الشؤون السياسية). وبخصوص البرنامج ١ (شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإدارة المؤتمرات)، كان أداء الأمانة العامة ناقصاً، لا سيما من حيث استخدام اللغات الرسمية وتوفير النسخ المطبوعة للوثائق. وأشار إلى أن وفد بلاده يساوره القلق لكون البرنامج ٦ (الشؤون القانونية) قد تجاوز حدود الولايات التشريعية المعتمدة واختصاص اللجنة.

٤٠ - وأضاف أنه يتعين على اللجنة بوصفها هيئة تقنية أن تلتزم بحدود ولايتها. فالنقاش المطول تسبب في تضيق الوقت، ولم تناقش بعض البرامج الواردة في الخطة البرنامجية لفترة السنتين. وعلى غرار ذلك، لم تستطع اللجنة استكمال تقييمها لتقرير الأمين العام عن أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/59/69)، الذي أسقط، على أي حال، بعض المعطيات كما أنه أرسل إلكترونياً بشكل جزئي، بالرغم من طلب نسخ مطبوعة بكافة اللغات

العام، قد عقد اجتماعه الأول. وستشكل هيئة غير رسمية من الموظفين المتطوعين لأجل تعزيز الحوار مع الموظفين فيما يتعلق بقضايا النزاهة.

٥١ - وأضاف أن هناك ثانيا فريقا عاملا، برئاسة مكتب خدمات الرقابة الداخلية، قد اجتمع لوضع سياسات أكثر جرأة تتعلق بحماية المبلغين عن المخالفات، وأن ثمة مشروع وثيقة سياسة عامة قيد النقاش. ثم استطرد قائلا في معرض حديثه عن النقطة الثالثة إن مكتب إدارة الموارد البشرية بصدد دمج مفاهيم النزاهة في مناهج تنمية قدرات الموظفين وتعريفهم بوظائفهم، وفي برامج التوجيه للفئات العليا، وذلك بغرض زيادة الوعي بقواعد السلوك المهني للمنظمة ولتقديم معلومات عن حل النزاعات. وأشار إلى أن المكتب بصدد استعراض سياسات عدة منظمات فيما يتعلق بالمضايقات التي تقع في مكان العمل وأنه يزمع إصدار تعليمات إدارية بشأن هذه المسألة في المستقبل القريب. واحتتم قائلا إنه تجري حاليا دراسة لإصلاح فريق المساءلة الرفيع المستوى.

٥٢ - السيد ساش (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات): ذكر في معرض حديثه عن الفقرة ٥٣ من التقرير السنوي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/59/359) أن ممثلة كوبا أعربت عن قلقها لأن ملاك الموظفين الدائم لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات حدد في مستوى أقل من اللازم. وقال إن ميزانية الإدارة قد عرفت في السنين القليلة الماضية، بفعل جهودها المبذولة لتلبية كل طلبات خدمات الاجتماعات، ضغطا هائلا وعجزا وصل تقريبا، مع نهاية فترة السنتين السابقة، إلى ثلاثين مليون دولار. وبالرغم من ذلك، بُذلت جهود هائلة لترشيد إدارة الإدارة، تمخضت عنها إضافة ١٤ مليون دولار أخرى للميزانية لأجل كفاءة تناسب الموارد مع المتطلبات.

وقالت ردا على تعليقات ممثل جمهورية كوريا أن خمسة برامج أحيلت إلى اللجان الرئيسية للجمعية العامة من أجل استعراضها واتخاذ إجراء بشأنها. وحسب علمها، فإن جميع تلك اللجان، باستثناء اللجنة الثالثة، قد انتهت من دراسة البرامج واتخذت الإجراء المناسب بشأنها.

البند ١١٣ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة (تابع) (A/C.5/59/L.10)

٤٧ - الرئيس: دعا اللجنة إلى النظر في مشروع القرار A/C.5/59/L.10، المعنون "جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة".

٤٨ - وقد تم اعتماد مشروع القرار A/C.5/59/L.10.

البند ١١٨ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع) (A/59/359 و A/58/785)

٤٩ - السيد هيلز (موظف بمكتب نائبة الأمين العام): أكد مجددا في معرض رده على سؤال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بشأن متابعة الأمانة العامة للمبادرة المتعلقة بالنزاهة في المنظمة الأهمية التي يوليها الأمين العام للنزاهة والسلوك الأخلاقي والمساءلة، والتزامه بمعالجة الشواغل المثارة مؤخرا في الدراسة الاستقصائية التي جرت مؤخرا بشأن مفهوم النزاهة.

٥٠ - وأشار بهذا الخصوص إلى أن هناك تقدما قد أحرز على عدة جهات. أولها أن النتائج الكاملة للدراسة الاستقصائية بالإضافة إلى رسالة موجهة إلى كافة الموظفين تحدد الخطوط العامة لخطط المتابعة قد نشرت على شبكة الإنترنت. وقد تقرر عقد لقاءات مفتوحة على مستوى الإدارات لأجل مناقشة نتائج الدراسة الاستقصائية في سياق الحقائق المحددة لكل إدارة، كما أن الفريق الرفيع المستوى المسؤول عن تنفيذ تلك الخطط، الذي ترأسه نائبة الأمين

٥٦ - ولمعالجة أوجه النقص تلك، قال إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أوصى بأن تقوم إدارة عمليات حفظ السلام بإجراء تحليل للخطر يتناول تدفق المعلومات عبر التسلسل القيادي الداخلي وبتخاذ إجراءات من شأنها أن تقلل من خطر عدم إبلاغ مسائل هامة إلى كبار المديرين، خصوصا في أوقات الأزمات. كما أوصى أيضا بتحسين إجراءات ومرافق الحفظ. وأضاف السيد داكوستا أن الإدارة وافقت على كل تلك الاقتراحات وأن عملية تنفيذها تجري حاليا.

٥٧ - السيدة غويكوتشيا (كوبا): أعربت عن شكرها للسيد ساش والسيد داكوستا على ملاحظتهما، إلا أنها طلبت أن يتم تعميمها كتابيا. وأضافت أنها أحاطت علما بالتحسينات التي أدخلت مؤخرا على حالة ميزانية إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، إلا أن انشغالها المحدد بشأن مستوى الملاك لم يُتطرق إليه. وعلى الرغم من أن التنبؤ عند إعداد الميزانية ليس من العلوم المنضبطة، فالتخطيط للموارد ينبغي أن يكون كذلك. والأمانة العامة ملزمة بكفالة إتاحة موارد كافية تسمح للجمعية العامة بالاضطلاع بولايتها التشريعية.

٥٨ - واستطردت قائلة إنه على الرغم من أن وفدها لا يرى ضرورة لإجراء استعراض لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، فهو راغب في متابعة مناقشة المسألة. إلا أن الأمر يحتاج لمزيد من التوضيح بخصوص أساليب هذا الاستعراض. وطلبت معرفة ما إذا كانت الاستعراضات التي خضع لها المكتب قد سبق وُنُفذت من قِبَل كيانات مشكّلة من فرادى الدول الأعضاء، وإذا كان الجواب بالإيجاب، كم عدد تلك الحالات، وما إذا كانت الاستعراضات قد نفذت عملا بولاية أو اختصاص محددين.

٥٩ - وأخيرا، فإن الحادث المتعلق بالمسجل الصوتي لمقصورة قيادة الطائرة أظهر وجود أوجه قصور داخل الأمانة

٥٣ - وأضاف أن التنبؤ المتصل بإعداد الميزانية ليس علما من العلوم المنضبطة. وكان مستحيلا تخمين متطلبات خدمة المؤتمرات بشكل دقيق مسبقا، علاوة على أن معرفة مدى ملاءمة الموارد المخصصة لذلك الغرض يتوقف ليس فقط على حجمها بل أيضا على استخدامها بكفاءة. وقال إنه في الوقت الحالي لا توجد، مع ذلك، فجوة بين الاحتياجات من الموارد والمخصصات. وستواصل الإدارة، مع ذلك، استخدام التكنولوجيات الجديدة لأجل تحسين العلاقة بين المدخلات والمخرجات.

٥٤ - واستطرد قائلا إن ممثلة كوبا طالبت أيضا بتوضيح سبب اقتراح الأمين العام بدء استعراض شامل لعمليات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ورغم أن استعراضا من هذا القبيل من شأنه أن يشكل فرصة لمعرفة أوجه الضعف واتخاذ تدابير لتعزيز قوة المكتب، فقرار المضي قدما في هذا الشأن وتحديد الاختصاصات في هذا الشأن يعود للجمعية العامة نفسها.

٥٥ - السيد داكوستا (مدير شعبة الدعم اللوجستي، إدارة عمليات حفظ السلام): قال في معرض رده على ملاحظات ممثلة كوبا بخصوص المسجل الصوتي لمقصورة قيادة الطائرة إن تحقيق مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلص إلى أن المسجل الموجود في حوزة الأمم المتحدة لا علاقة له بتحطم الطائرة الرئاسية بتاريخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وأنه لم يخضع لمتابعة سليمة ولم يفحص. وكان موظفون من إدارة عمليات حفظ السلام قد خلصوا إلى أن المسجل ليس جزءا من بقايا تحطم الطائرة، بعدما اكتفوا بفحص بصري له، وهذا الافتراض أثر على كل القرارات المتخذة لاحقا، ومن ضمنها عدم إبلاغ التسلسل القيادي. وفضلا عن ذلك، عجزت آليات الإبلاغ داخل الإدارة عن إطلاع كبار المسؤولين بصورة كافية بالوقائع الميدانية.

وتحديدها للاختصاصات اللازمة. وأضاف أنه على الرغم من استعداده الدائم لمناقشة الأنشطة العامة للمكتب مع ممثلي الدول الأعضاء، فلم يسبق أن نُفِّذ استعراض متعمق للمكتب من قبل كيانات وطنية، وأنه لا توجد خطط للسماح بمثل تلك الاستعراضات مستقبلاً، لكون المكتب لا يخضع لأي فحص خارجي لم تصرح به الجمعية العامة.

٦٣ - السيد إيلجي (الجمهورية العربية السورية): أقر بأن عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد تحسن خلال السنوات الخمس الماضية بشكل كبير وأن حالات انحرافه عن ولايته كانت أقل بكثير من السابق. وأضاف أن ملاحظاته عن المراجعة التي تخضع لها اللجان الإقليمية تستند إلى افتراض مفاده أن اللجان ستقوم بنفسها بإجراء استعراضاتها للمراجعة، والتي يمكن أن تُدرس بعدها من قبل الدول الأعضاء بها.

٦٤ - السيدة غويكوتشيا (كوبا): قالت إنها إذا كانت متفقة مع ممثل الجمهورية العربية السورية حينما أشار إلى أن عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد تحسن كثيراً خلال السنوات الخمس السابقة، فهي ترى أن أية قرارات تتخذها الهيئات الحكومية الدولية، ولو كانت ذات طبيعة إدارية، تشكّل جزءاً لا يتجزأ من ولايتها وعلى هذا الأساس لا ينبغي أن تتطرق توصيات المكتب لها.

٦٥ - وبالرجوع مرة أخرى إلى موضوع استعراض المكتب المقترح إجراؤه، قالت إنها تعلم أن واحدة من الدول الأعضاء، على الأقل، أجرت استعراضاً للمكتب خلال السنين التي سبقت تعيين السيد ناير. وأضافت أن أياً من الهيئات التابعة للأمم المتحدة لا ينبغي أن تخضع لفحص من قبل هيئات رقابة وطنية، على الرغم من أن تبادل الآراء غير الرسمي بين المكتب والدول الأعضاء بشأن قضايا عامة يجب أن يُشجّع لكونه يعزز التفاهم المتبادل.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.

العامة. وفي سياق إصلاح المنظمة، لا بد من إنشاء آلية حقيقية للمساءلة بغية الحيلولة دون تكرار هذه الأخطاء.

٦٠ - السيد إيلجي (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن القلق الشديد لوفده لعدم كفاية الموارد المتاحة لخدمة المؤتمرات، كما أشار إلى أن عدم احترام مبدأ التعددية اللغوية يعتبر انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة. وذكر أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلص إلى أن الموارد التي كانت طلبتها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لم تكن مناسبة لتلبية احتياجات خدمة المؤتمرات. وبالتالي أعرب عن دهشته الكبيرة لأن تطلب الإدارة موارد أقل مما سبق لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقال إنه يتعين على الأمانة العامة أن تكفل طلب موارد كافية في تقريرها الأول عن الأداء لفترة السنتين الحالية، لكي تتمكن من الاضطلاع بولايتها. وقال في هذا الصدد أن وفد بلاده سيؤيد عند الضرورة تقديم موارد إضافية للإدارة.

٦١ - السيد ناير (وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): قال إن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية تُنفذ عملاً بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، والتي تحدد ولايته، خصوصاً القرار ٢٤٤/٥٤. وأضاف أن توصيات المكتب تأخذ فقط منحى تقييم الهياكل الأساسية للكيانات الخاضعة للمراجعة وأساليب عملها، كما أن أكبر العناية تولى لعدم إصدار توصيات من شأنها أن تتداخل مع الولايات التشريعية لتلك الكيانات، حيث إنه يتعين طلب الموافقة الحكومية الدولية لإجراء أي تغييرات أساسية. وساق كمثال المراجعة التي خضعت لها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، التي أتاحت إصدار توصيات لتحسين أساليب العمل في مجال المعلومات الإحصائية، من دون أن يؤدي ذلك إلى تغييرات في ولايتها.

٦٢ - وفيما يتعلق بالملاحظات التي أدلت بها ممثلة كوبا بخصوص الاستعراض المقترح لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، قال إن ذلك لن يتم إلا بعد موافقة الجمعية العامة